

التساند العلمي للعلوم الإنسانية في دراسة المشكلات الاجتماعية

من منظور علم الاجتماع

أ.د. عبدالعزيز بن علي الغريب

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

halghreeb@gmail.com

(قدم للنشر في ٢٠٢١/٢/١٨م، وقيل للنشر في ٢٠٢١/٦/٥م)

ملخص الدراسة

ناقشت هذه الورقة إشكالية منهجية في دراسة المشكلات الاجتماعية، وما قد يقع فيه الباحثون في العلوم الإنسانية عند تحديدهم للمشكلة الاجتماعية من قصور قد يسهم بالتوصية الملائمة للمعالجة العلمية أو الاستنتاج العلمي القائم على منهجية شاملة. لذلك هدفت الدراسة بشكل عام إلى إبراز أهمية التساند العلمي في دراسة المشكلات الاجتماعية من منظور علم الاجتماع، وذلك من خلال التعريف بالمشكلات الاجتماعية، وتحديد الأطر والمنطلقات النظرية المفسرة لها، وأساليب ومصادر تحديدها، ومن ثم تحديد أساليب دراسة العلوم الإنسانية للمشكلات الاجتماعية مع تحديد منهجية علم الاجتماع في دراستها من خلال عرض أمثلة لبعض المشكلات الاجتماعية، وذلك انطلاقاً من حاجة المتخصصين في العلوم الإنسانية لفهم المشكلات الاجتماعية. وفي نهاية الدراسة تم عرض بعض التوصيات العلمية المرتبطة بموضوعها.

الكلمات المفتاحية: التساند العلمي، العلوم الإنسانية، المشكلات الاجتماعية، علم الاجتماع، البحث العلمي.

Abstract

This paper discussed a methodological problem in studying social problems, and the shortcomings that researchers in human sciences may fall into when they identify a social problem that may contribute to the appropriate recommendation for scientific treatment or scientific conclusion based on a comprehensive methodology. Therefore, the study aimed in general to highlight the importance of scientific support in studying social problems from the perspective of sociology by defining social problems, defining theoretical frameworks, premises that explain them, methods and sources of their identification, and then defining the methods of studying humanities of social problems with sociology methodology definition in their study by presenting examples of some social problems based on the need for specialists in humanities to understand social problems. At the end of the study, some scientific recommendations related to its topic were presented.

Keywords: scientific support, human sciences, social problems, sociology, scientific research.

المقدمة

الاجتماعية في أهمية فتح الاتصال والتواصل والبناء المعرفي لتحقيق التساند العلمي في ظل أن علم الاجتماع علم حياة متكامل لتأسيس التراث المشترك فكريا ومعرفيا مما يجعلها أكثر نجاحاً في دراسة حياة المجتمع (الذوايدي، ٢٠٠٨م)، خصوصاً وأن هناك تأكيدات وجدت الإشارة لها في كتاب "ميشيل فوكو" (الحفريات المعرفية) وكتاب (الإنسان الأكاديمي) لعالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو" واللذان نستنتج من أطروحاتهما تلك أن التخصصات المعرفية والأكاديمية ومأسسة التخصصات أطر وقوالب صارمة بصرامة التخصصات والأقسام العلمية وأشبه بدول مغلقة الحدود، وهو ما أشار إليه (العطري، ٢٠١٢م) من استحالة العمل بمنطق "الكاست المعرفي" أو المنظور الأحادي، بل بمنظور معرفي تعددي السجلات والأزمنة في ظل تشابكية الظاهرة الاجتماعية، أو ما أطلق عليه "التناس الاجتماعي" وهو مفهوم استعير من الحقل الأدبي للحقل الاجتماعي، الذي يشير إلى التداخل في مستوى الوقائع الاجتماعية والبناء المعرفي المكتمل لأجزاء مختلفة، والنظرة التعددية في ظل تداخل السوسولوجيا وتقاطعها مع حقول معرفية أخرى.

وهناك العديد من المبررات لاستخدام التساند العلمي من

حظي موضوع التساند المعرفي والعلمي باهتمام كثير من المتخصصين في علوم الاجتماع والاقتصاد والتربية والعلوم الإنسانية المختلفة، وحظي بكتابات واسعة في مجال التعلم والتعليم، وخصوصاً ما يتعلق بتساند المعرفة بين التخصصات والمقررات العلمية والتعليمية التي يتلقاها الطلبة في مدارسهم وجامعاتهم باختلاف مستوياتها. والتساند أو التكامل العلمي بين العلوم والمعارف المتصلة بالحياة الاجتماعية، عند تناوله للموضوعات والمشكلات، يتلاقى التكرار الذي ينشأ عند دراسة فروع العلوم المنفصلة، كما أن هذا المنهج لا يعترف بالحوجز التقليدية المصطنعة بين العلوم. كما يرى أن المشكلات المجتمعية والحياتية بطبيعتها تصعب تجزئتها، أو ردها إلى مجال معرفي أو مجموعة من المجالات المعرفية بصورة منفصلة، لذا فمن الطبيعي ربط مناهج التعليم بالحياة، وتكامل هذه المناهج فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين الحياة من جهة أخرى، لمواجهة الأمور، والانطلاق في التصدي لقضايا المجتمع من رؤية شاملة، وهي الدعوة التي وجهها (إيمانويل فالرشتاين) رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع في تقويمه لتراث علم الاجتماع ووعده العلوم

المستخدمة لبيان مدى نجاحه في حياته، إضافة إلى شمولية المشكلات المجتمعية والحياتية وطبيعتها المتكاملة وصعوبة تجزئتها، والتي تعبر عن وحدة المعرفة الإنسانية وتكاملها.

مشكلة الدراسة

ظلت الكتابات شحيحة في مجال التساند المعرفي بين العلوم في دراساتها التطبيقية، وظلت التخصصات -على الأغلب- تعمل بمعزل عن الأخرى، وظل المجتمع ميداناً رئيساً لكثير من العلوم الإنسانية، بل وحتى الطبيعية من دون وجود توازن مشترك أو تفاعل منهجي بين تلك العلوم، وهي إشكالية تترك بالفعل باعتبارها من أهم القضايا. والموضوعات التي يجب أن تحظى بالتساند العلمي هي الموضوعات المتعلقة بحياة الناس وأوضاعهم واحتياجاتهم والتي نعبر عنها بالمشكلات الاجتماعية بأشكالها وأنواعها المختلفة، لضمان أكبر قدر ممكن من القدرة على توفير المعالجة والحلول السلمية عند الكشف عنها. وبالتالي تعد المشكلات الاجتماعية بمثابة وقائع إمبريقية (واقعية) يمكن ملاحظتها في الحياة الاجتماعية للإنسان؛ أي نماذج الحوادث، والسلوك، والفكر. لذلك سعت هذه الدراسة إلى التعريف بالأطر الفلسفية لماهية المشكلات الاجتماعية ومنطلقاتها لإزالة بعض اللبس الخاص في تحديدها وتداخل ذلك مع مفاهيم أخرى مرتبطة بها.

وفيما يتعلق بالمحور الرئيس الذي اهتمت به هذه الدراسة، أو محتوى التساند العلمي التي تدعو إليه وهو المشكلات الاجتماعية، نشير إلى أن دراسة المشكلات الاجتماعية احتلت جانباً واسعاً وكبيراً من اهتمامات علماء الاجتماع في الوقت الراهن، فهي تشكل حقلاً مهماً من حقول علم الاجتماع، بل إن بعض الباحثين

أهمها: أن المنهج المتكامل أكثر واقعية وأكثر ارتباطاً بمشكلات الحياة التي يواجهها الفرد في حياته، إذ إن أي مشكلة يواجهها الفرد في حياته غالباً ما يطلب حلها أكثر من لون من ألوان المعرفة التي يتعلمها الفرد، كما أن ارتباط المنهج بالحياة والبيئة يحفز الطالب ويزيد من ميله إلى دراستها، مما ينمي ميوله. كما أن "المعرفة كلٌّ لا يتجزأ، ولا يمكن تحصيلها إلا بمنهج تكامل العلوم والتخصصات، وتداخلها، وتكاملها في الأثر والنتيجة" (التنمية العربية، ٢٠٠٣م، ص ٣٨)، إضافة إلى أن الموضوعية العلمية والحقيقة المراد الوصول إليها تشترط التجرد من الأنا الفكرية والتخصمية لبناء معرفة وحقيقة علمية بأدوات منهجية جادة من دون تحيز معرفي ومنهجي (ناصر، ٢٠١٦م). وكما يقول المدني (٢٠٠٧م) إن وجود تواصل واتصال قائمين بين علم الاجتماع وفروع التخصصات الأخرى التي تشارك العلوم الاجتماعية في اهتمامها ببعض الظواهر يعمق من مفهوم شمولية الظواهر الاجتماعية، ويؤدي إلى ترابط وظيفي ومؤسسي بين التخصصات يهدف في نهاية الأمر إلى النهوض بالمجتمع ومعالجة مشكلاته في إطار المنهج العلمي الذي يحدد إطاره. إن علوم مثل الاقتصاد والزراعة والبيئة وغيرها تتداخل مع بعضها، وإن تعاون المتخصصين فيها وتكامل جهودهم يؤدي بلا شك إلى فهم أفضل وأشمل للقضايا الاجتماعية، لذلك طالب بأنه لا بد أن تتكامل مدرسة علم الاجتماع في مناهجها ومنطلقاتها المعرفية مع التخصصات التي تجعل من المجتمع مفهوماً متكاملًا غير مقيد بظروف الزمان والمكان. ومن الضرورة توافر كثير من الثقة والاحترام بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية وأن تكون الحدود واضحة بين هذه التخصصات على الرغم من التداخل والتشابه فيما بينها. كما تسهم المناهج المتساندة في مواجهة التحدي الذي نتج عن التغير والتطور السريع في عالم المعرفة والعلوم، إذ إن التغير هو عملية حتمية تواكب الحياة، وتعتبر مدى قدرة الفرد على متابعة هذا التغير أحد المقاييس

(Laster, 1902, p. 113). ويؤكد عالم الاجتماع ادوارد روس Edward Ross أن علم الاجتماع هو "علم الظواهر الاجتماعية" (Edward, 1905, p. 6). بينما يرى هنري جيدنجز Henry Giddings أن علم الاجتماع هو "الدراسة العلمية للمجتمع" Henry (9, p. 1901). بينما يرى سمول A.W. Small أن علم الاجتماع هو "علم العمليات الاجتماعية" (Small, 1905, p. 35)، بينما يعرف فيرشيلد H.P. Fairchild علم الاجتماع بأنه "دراسة الإنسان وبيئته في علاقتهما ببعضهما البعض" (Fairchild, 1932, p. 90).

وبذلك يمثل علم الاجتماع الدراسة العلمية للمجتمع والتفاعل الإنساني، ومجموعة المعارف التي تنبثق عن هذه الدراسة، ويهتم علم الاجتماع بدراسة الفعل الإنساني للوصول إلى مبادئ وقوانين عامة لوصفه وتفسيره وتحليله والخروج بتعميمات عامة بخصوصه (David, 1973). ومؤسس علم الاجتماع أوجست كومت August Comt (١٧٩٨ - ١٨٥٧م)، والذي أسماه "الطبيعة الاجتماعية = الفيزياء الاجتماعية = physique social" ثم اسماه بعلم الاجتماع sociology ولم يعط لمفهوم الظاهرة الاجتماعية تعريفاً على الرغم من أنه عني بتعريف الظاهرة الطبيعية والكيميائية والبيولوجية. لماذا؟ لأنه كان يرى أن علم الاجتماع يدرس كل الظواهر التي لم تدرسها العلوم السابقة له، ولأنه يرى أنه من العبث تعريف الظاهرة الاجتماعية أو تحديدها باعتبار أن كل الظواهر الإنسانية، بما في ذلك ظواهر علم النفس، هي ظواهر اجتماعية. والمشكلات الاجتماعية وما تتضمنه من مشكلات

- كما سنرى لاحقاً- يرون أن علم الاجتماع ودوره يعتمدان بشكل أساس في قدرته على دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية، لارتباطها بشكل مباشر بحياة المجتمع وأفراده وانعكاساته المباشرة وغير المباشرة في التأثير على إمكانات الأفراد وقدراتهم على القيام بأدوارهم ومناشطهم، واحتلال مواقعهم في المجتمع، فعلم الاجتماع كما يراه انتوني جيدنز (٢٠٠٦م) في كتابه الشهير (علم الاجتماع) يساعدنا في حياتنا من خلال: (أ) الفهم المتطور لحزمة من الظروف الاجتماعية ويعطينا عادة فرصاً أفضل في السيطرة عليها. (ب) يوفر علم الاجتماع الوسائل التي تساعدنا على زيادة حساسيتنا الثقافية. (ج) يمكننا من دراسة تبعات اتباع برامج سياسة اجتماعية معينة. (د) يساعد علم الاجتماع في التنوير الذاتي كما يمنح الجماعات والأفراد فرصاً متزايدة لتغيير ظروف حياتهم. وعلى الرغم من ذلك يقول إن بعض القضايا التي تهتم بالسلوك الإنساني تمثل اهتماماً مشتركاً بين العلوم الاجتماعية كافة، وأن التفسير يمثل نوعاً من تقسيم العمل العلمي، فكل العلوم الاجتماعية هي علم اجتماعي موحد لدراسة القضايا الاجتماعية. (للمزيد انظر كذلك أطروحات كارل ريموند بوير في دراسة: بواقي، ٢٠١٣م، ص ٣٤-٤٧).

كما تعد المشكلات الاجتماعية من المفاهيم الكبرى لمغزى علم الاجتماع ودوره في دراسة حياة المجتمعات الإنسانية بصورته البنائية، فقد تعددت تعريفات علم الاجتماع واختلفت باختلاف وجهات النظر والجوانب التي تنطلق منها أو تركز عليها، فبينما يرى لستر وارد Laster Ward أن علم الاجتماع هو علم المجتمع باعتبار أن المجتمع عبارة عن سلوك أي جماعة تحيا حياة معا بتفاعل وعلاقات متبادلة"

الاجتماع إميل دور كايم Émile Durkheim لكتابه "قواعد المنهج في علم الاجتماع" الذي أطر العلم ووضع مناهجه وسارت عليه العديد من المؤلفات وانطلقت منه، أنه لا توجد حدود أو فواصل دقيقة بين علم الاجتماع ومجالات البحث والنشاط العلمي في العلوم الاجتماعية خصوصاً في قضايا المجتمع. أو كما يرى عالم الاجتماع الأمريكي بيترم سوروكين Pitirim A. Sorokin (١٨٨٩ - ١٩٦٨م) بأنه على الرغم من الحدود الفاصلة بين العلوم، وعلى الرغم من أن هناك مواضيع مشتركة بين العلوم، فالعلوم تتداخل فيما بينها سواء كانت علوماً طبيعية، أم إنسانية، أم اجتماعية، وأن عملية التداخل أنتجت ميادين جديدة فيها (فياض، ٢٠١٦م). وبالتالي فإن من الأهمية بمكان القول إن التساند العلمي أصبح من القضايا الرئيسية والمهمة التي يدور عليها البحث في دراسة قضايا المجتمع. والمقصود بالتساند في هذه الدراسة أنه إذا كان لعلم الاجتماع علاقة كبيرة بالعلوم الأخرى، سواء كانت علوماً طبيعية كالفيزياء، والكيمياء، والأحياء، والهندسة، إلخ، أم كانت علوماً إنسانية كالسياسة والجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والقانون والعلوم التربوية، إلخ، فإن ذلك يؤكد على تكامله مع هذه العلوم، علماً بأن تساند فروعها أمر ينبغي أن يكون محسوماً. وقد تحددت الأهداف المراد تحقيقها لهذه الدراسة: (١) عرض لبعض المفاهيم الأساسية في ماهية المشكلات الاجتماعية. (٢) تحديد رؤية علم الاجتماع في كيفية دراسة المشكلات الاجتماعية. (٣) تحديد ماهية التساند العلمي في دراسة المشكلات الاجتماعية. ولتحقيق هذه الأهداف تحددت موضوعات هذه الدراسة في الإجابة على تساؤلين هما: ما أهمية التساند العلمي المطلوب في

اجتماعية ظاهرة حتمية الحدوث لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، إلا أن حدتها وحجمها وخطورتها تختلف من مجتمع إلى آخر، بحيث تتمايز المجتمعات وتختلف في نظرتها لظواهرها ومشكلاتها وخطورتها، ومن ثم فإن ما يتخذ من تدابير معينة لمواجهةها إنما هو نتيجة لما يتعرض له المجتمع من تغير اجتماعي، ونوع بنائه الاجتماعي، وحجم موارده، وأنظمتها، والأيدلوجية التي تقوم عليها القواعد السلوكية للمجتمع، وكذلك عجز بعض المؤسسات الاجتماعية عن تحقيق أهدافها وتحقيق مسؤولياتها، أو عدم مسايرة هذه المؤسسات، ونظم المجتمع لتطورات المجتمع.

وفي ضوء ذلك نجد أن أولى الصعوبات التي يواجهها الباحث في علم الاجتماع هي إشكالية تحديد مفهوم دقيق للمشكلة الاجتماعية، على الرغم من أن هناك من يرى أن علم الاجتماع هو العلم المختص بدراسة المشكلات والظواهر والأفعال والوقائع الاجتماعية، وأن واجب علم الاجتماع الرئيس هو دراسة تلك المشكلات والظواهر الاجتماعية وما يرتبط بها من مشكلات ووقائع وأحداث وعوامل لتحقيق التوازن والاستقرار الذي يتعرض للاختلال جراء انتشارها. وسبب هذا الإشكال هو عدم وجود تحديد علمي مقنع وشامل لمثل تلك المفاهيم على الرغم من أنها مرادفة للوجود الإنساني، ولا يخلو منها مجتمع بشري وإن اختلفت درجتها ونسبتها (البنوي، ١٩٩٢م).

ولكن هل أن علم الاجتماع هو الوحيد الذي يدرس المجتمع، أم أنه شريك رئيس لتلك الدراسات والعلوم في كل ما يقع على المجتمع؟ لقد اتضح في كثير من الكتابات الأصيلة والرصينة لعلم الاجتماع خصوصاً بعد مرور ما يزيد عن ١٢٠ عاماً على إصدار رائد علم

الدراسة أن الغالبية من أعضاء هيئة التدريس لديهم إسهامات في برامج التنمية المحلية في مختلف أنواع الإسهامات العلمية والتدريبية والبحثية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى تعدد مجالات إسهام أعضاء هيئة التدريس في برامج التنمية المحلية. ولعدد من المؤسسات والقطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ولكنها أشارت في الوقت ذاته إلى انتفاء الفرق البحثية العابرة للتخصصات في دراسة القضايا والمشكلات الاجتماعية والميل للتخصص المعرفي الأحادي. وكذلك اتجاه المعرفة الأحادية في دراسات علم الاجتماع لواقع قضايا ومشكلات المجتمع في العديد من المجتمعات العربية، وهو ما أكدت عليه عدد من الدراسات التي تناولت حالة العلم وإنتاجه المعرفي في كثير من المؤسسات الأكاديمية العربية، وهذا ما أشارت إليه دراسة الحالة المصرية في دراسات علم الاجتماع، والتي تعد الرائدة عربياً في تأسيس الأقسام العلمية لمختلف فروع المعرفة (بدوي، ٢٠٠٩م). وكذلك الحال في التجربة الجزائرية المنتهجة للمدرسة الفرنسية في علم الاجتماع في إنتاج المعرفة السوسولوجية (أحمد، ٢٠١١م). وأيضاً التجربة السعودية التي أشارت إليها كل من دراسة (الخليفة، ٢٠١٣م) ودراسة الغريب (٢٠٠٤م) واللذان أشارتا إلى أن الخطط الدراسية لأقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية تركز في الأغلب على تدريس فروع علم الاجتماع، بينما لا يوجد أي من المقررات الرئيسة للعلوم الإنسانية مثل السياسة، والاقتصاد، والقانون، والإعلام، والبيئة، بل إن بعض المقررات للعلوم الإنسانية مثل التاريخ، والجغرافيا، وعلم النفس لا تدخل ضمن خطة القسم النوعية أو ضمن مقررات عامة للجامعة تطرح لكل التخصصات، إضافة إلى قلة ارتباط أقسام

دراسة المشكلات الاجتماعية من منظور علم الاجتماع؟، وكيف يمكن توظيف هذا التساند في طرح معالجات وتوصيات ومقترحات وتدخلات علمية تفيد في تحليل المشكلات الاجتماعية؟.

أهمية الدراسة

تطلق الأهمية المعرفية للدراسة من ماهية الدور الحقيقي لعلم الاجتماع، وفي ظل النمو المضطرب الذي يشهده علم الاجتماع التطبيقي (العمر، ٢٠٠٤م). وأهمية التدخل العلمي لعلم الاجتماع هي في معالجة المشكلات الاجتماعية، وليس فقط لكونه علماً نظرياً يعطي التوصيات التي قد يراها البعض تصورات مجردة قد تكون في أغلب الأحوال غير قابلة للتطبيق. كما تأتي أهمية الدراسة فيما تشهده العلوم الإنسانية والاجتماعية في المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة من نهضة كثيرة متمثلة في مستوى كبير من المشاركة الفعالة للمتخصصين في تلك العلوم في برامج التنمية المحلية بإسهامات متعددة، كان البحث العلمي الجزء الرئيس منها، فقد أبانت دراسة الغريب (٢٠٠٤م) والتي هدفت إلى التعرف على إسهام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية في خدمة التنمية المحلية في المجتمع السعودي من خلال ما يسهمون به من نشاطات علمية تأخذ صوراً مختلفة في ضوء المهام الرئيسة لعضو هيئة التدريس في الجامعات، والتي طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس من المتخصصين في بعض العلوم الاجتماعية وهم على وجه الخصوص من المتخصصين في علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية تكونت من (١٨١) عضو هيئة تدريس من الجنسين. وقد أظهرت نتائج

مستوى المجتمع السعودي، أم حتى على مستوى المجتمع العربي، ويتناول تلك المشكلات بالتحليل من قبل غير المختصين في علم الاجتماع، مما جعل هناك خلطاً كبيراً في تحديد ماهية المشكلات الاجتماعية، وكيفية دراستها ومحكات تشكلها. وبالتالي رأيت في هذه الدراسة تقديم رؤية نظرية من منظور علم الاجتماع للأساليب والمحكات والعوامل المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية، ولا بأس أن نقدم لهم المنطلقات المفاهيمية لمن يريد أن يعمل في هذا المجال. كما أنني لاحظت كثيراً من طلاب الدراسات العليا في تخصص علم الاجتماع يجدون صعوبات كبيرة في تحديد مشكلاتهم البحثية لعدم إدراكهم بشكل رئيس لماهية المشكلات الاجتماعية واختلافها عن الأفعال الاجتماعية من جهة وعن الظواهر الاجتماعية من جهة أخرى. وبالتالي أملني أن تسهم مثل هذه الدراسة في تقديم مادة علمية ميسرة لطلبة الدراسات العليا في تخصص علم الاجتماع بشكل خاص، وفي تخصصات العلوم الإنسانية المختلفة بشكل عام يمكن أن تفيدهم في مزيد من التحديد لما يمكن أن يكون مجالاً لدراساتهم وأبحاثهم.

مفاهيم الدراسة

التساند العلمي

التساند أو ما يطلق عليه البعض بالتكامل بين العلوم، هو نظام يؤكد على دراسة القضايا أو المشكلات دراسة متصلة ببعضها لإبراز العلاقات بينها، واستغلال هذه العلاقات لزيادة الوضوح والفهم، وهو يعد خطوة وسطى بين انفصال هذه المواد وإدماجها إدماجاً تاماً. ويعرف التساند أيضاً: بأنه "تقديم المعرفة في نمط وظيفي على صورة مفاهيم متدرجة ومتراصة تغطي الموضوعات المختلفة من دون أن تكون هناك تجزئة أو

علم الاجتماع أكاديمياً بأقسام العلوم الإنسانية الأخرى من حيث طرح مقررات متخصصة في علم الاجتماع في تلك الأقسام باستثناء قسمي الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الملك عبدالعزيز.

هذا إضافة إلى الشفافية والصراحة التي شهدتها وسائل الإعلام السعودية في عرض مختلف المشكلات الاجتماعية التي عانى ويعاني منها المجتمع السعودي اتساقاً مع مرحلة الإصلاح التنموي الذي يعيشه المجتمع، بتشجيع من القيادة السياسية للمجتمع، سواء في هذه المرحلة التي توظرها الرؤية السعودية ٢٠٣٠، أم في مرحلة سابقة (انظر عدداً من الدراسات الخاصة بالتغير الاجتماعي ومظاهره في المجتمع السعودي ومنها: عرابي والعمري، ٢٠٠٢م؛ الغريب، ٢٠١٨م). لذلك لاحظنا تداخلاً كبيراً بين العلوم والمختصين فيها في تفسيراتهم للمشكلات الاجتماعية، إضافة إلى دخول كثير من غير المختصين في طرح رؤيتهم نحو المشكلات الاجتماعية، إضافة إلى التوسع الذي يشهده مجال العلاج والاستشارات الاجتماعية والنفسية في مجال المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي (الغريب والطايفي، ٢٠٠٨م).

من هنا تبرز أهمية الدراسة، ولعل ما يكون فيها مفيداً لمن يريد أن يطرق مجال مناقشة القضايا والمشكلات الاجتماعية، وكذلك لمن يريد طرق مجال الاستشارات بشقيه النفسي والاجتماعي، خصوصاً من غير المتخصصين في الدراسات الاجتماعية بفرعها علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، إذ إن هذه الدراسة قد حرصت على تبسيط ما تضمنته من موضوعات، لإدراكها تسليط الضوء على قضايا المجتمع سواء على

والقهر، والتلقائية، والعمومية، وطالب بضرورة دراسة الظواهر كأشياء بحيث يطبق عليها المنهج العلمي الموضوعي (غيث، ١٩٩٦م).

وتعرف المشكلة الاجتماعية بأنها "موقف مختلف يحتاج إلى تغيير من الحالة التي هو عليها إلى حالة أفضل أو هي خروج عن القواعد الاجتماعية التي يعتز بها عدد كبير من الأفراد، وتستدعي انتباه عدد كبير من المختصين، فتتطلب عملاً جماعياً لعلاجها والتغلب عليها" (البنوي، ١٩٩٢م، ص ٣٦٦). وتعرف بأنها "انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح" (حسن، ١٩٧٨م، ص ٤١). كما تعرف بأنها "خلل اجتماعي، ولكن يصيب الوظيفة دون البناء، وأن مواجهة مشكلات المجتمع، بحثاً عن إعادة التوازن الاجتماعي فيها، يمكن أن يتم على أساس عدد من التشريعات التي تحدث تجديداً أو تعديلات في بعض وظائف التنظيم الاجتماعية" (غيث، ١٩٩٧م، ص ٢٧١). وتعرف المشكلة الاجتماعية أيضاً بأنها "جزء من السلوك الاجتماعي الذي ينتج عن تعاسة أو شقاء خاص أو عام، ويتطلب بالتالي إجراء جماعياً لمواجهته" (بدر، ١٩٨٥م، ص ١٠).

العلوم الإنسانية

تعد العلوم الإنسانية فرعاً من فروع المعرفة المختصة بدراسة البشر وثقافتهم بطريقة علمية باستخدام المناهج النقدية والتحليلية للتساؤلات المرتبطة بالقيم الإنسانية وقدرة الإنسان على التعبير عن نفسه، وتمتاز العلوم الإنسانية عن غيرها من التخصصات الأكاديمية بمضمونها ومنهجها المختلف. وإذا ما قلنا إن علم الاجتماع جزء من العلوم الإنسانية، لوجدنا أنها العلوم

تقسيم للمعرفة إلى ميادين منفصلة، أو إلى الأساليب والمداخل التي تعرض فيها المفاهيم وأساسيات العلوم، بهدف إظهار وحدة التفكير وتجنب التمييز والفصل غير المنطقي بين مجالات العلوم المختلفة" (ليب ومينا، ١٩٩٣، ص ١٧٦).

المشكلة الاجتماعية

تعرف المشكلة على أنها التباس الأمر، لأن "معنى التباس الأمر أي أشكل الأمر" (الرازي، ١٩٧٢م، ص ٣٤٥). كما تعنى المشكلة في اللغة الإنجليزية مسألة أو معضلة ويقصد به "مشكلة في السلوك البشري أو العلاقات الاجتماعية" (البلبكي، ١٩٨٨م، ص ٧٢٥). وتعرف أيضاً المشكلة في اللغة الإنجليزية بأنها "موضوع أو مسألة تحيطها صعوبات بالغة تتطلب استخدام قدر مناسب من المهارة في التفكير للتوصل إلى حل سليم" (Webster Third New International Dictionary of English Language, 1987, p. 628) وتعرف المشكلة بأنها "إعاقة أو مسألة يمكن أن تسبب للفرد القلق، وفقد الثقة بالنفس وإحداث صعوبة في حياته يعجز بمقتضاها عن التكيف مع المتغيرات التي تواجهه" (Johnson, 1993, p. 26) بينما يعرفها علماء الاجتماع بأنها "قضية تتعلق بموقف من مواقف الحياة الإنسانية تهم جماعة أو أكثر، فهي صعوبة اجتماعية تستدعي الانتباه في صورة مناقشة أو جدل وربما تقتضي الإثارة والبحث واتخاذ القرار" (بدوي، ١٩٨٠م، ص ٦٥). ولدى رواد علم الاجتماع تعاريف فلسفية للمشكلة الاجتماعية من أشهرها تعريف "دوركايم" أحد رواد علم الاجتماع هي: "كل ضرب من السلوك يوجد مستقلاً عن الأفراد ويمارس عليهم قهراً خارجياً". وهكذا حدد دوركايم للظاهرة الاجتماعية خصائص متميزة هي: الخارجية،

خلال عمله التطوعي لسنوات عديدة في عدد من الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وعضويته في عدد من اللجان والفرق العلمية والمهنية، والتي ساعدته عن قرب على التعمق كثيراً في مفاهيم عدة ومن تخصصات شتى في تحديد المعاني الحقيقية لما يمكن أن يطلق عليها مشكلة اجتماعية. من هنا تمت تغطية موضوع الدراسة، وفي ضوء أهدافها، من خلال النقاط التالية: (١) تعريف المشكلة الاجتماعية. (٢) محكات تحديد المشكلات الاجتماعية. (٣) الاتجاهات النظرية المفسرة لدراسة المشكلات الاجتماعية. (٤) التسانيد العلمي ودراسة المشكلات الاجتماعية بنماذج تطبيقية.

العرض والمناقشة

١) تعريف المشكلة الاجتماعية Social Problem

يستخدم بعض الباحثين مفهوم الظاهرة للدلالة على مفهوم المشكلة أو الواقعة، إلا أن الاتفاق السائد هو أن الواقعة هي المرحلة الأولى للمشكلة، ومن ثم فإن المشكلة هي بداية الظاهرة وليست كل مشكلة ظاهرة، بحيث إنه قد تشكل عدة مشكلات ظاهرة معينة وفي أحيان كثيرة تكون المشكلة ظاهرة إذا استمر وقوعها وشيوعها وصعب حلها، أو عند عدم القدرة على مواجهتها، بينما تعد الواقعة قضية بعينها أو حكم على حالة اجتماعية ما، أو مؤشرات على تطور مشكلة، والواقعة قد تتحول إلى مشكلة؛ أي أنه ينظر إلى مثل هذا الاختلاف في ضوء ما ينظر إليه عدد كبير في النظام الاجتماعي بوصفه انحرافاً عن المعايير المتفق عليها. وهنا قد تختلف نسبة هذا العدد من ظاهرة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، أو أنه شيء مستهجن

التي تهتم بدراسة الإنسان والمجتمع، ونظمه، ومشكلاته، وتغييراته، وغيرها، وهذه العلوم تضم أربعة علوم رئيسة هي: علم الاجتماع، وعلم التربية، وعلم النفس، وعلم الإنسان، وهي التي تكون العلوم الاجتماعية، وهي جزء من العلوم الإنسانية، بل إن البعض يضيف لها علوم القانون، والسياسة، والاقتصاد والتاريخ، والجغرافيا السلوكية في ضوء مصفوفة علمية واحدة، باعتبارها جميعها تلتقي حول محور واحد هو الإنسان وسيلة وغاية، بداية ونهاية (إسماعيل، ١٩٨٩م).

والعلوم الإنسانية التي يسميها العلوم السلوكية بالمعنى ذاته هي التي تدرس الإنسان من حيث سلوكه وعلاقاته الاجتماعية، وتأثير أوضاعه الاقتصادية والثقافية والنفسية، كما أن هناك من اختصر تسمية تلك العلوم تحت اسم علم السلوك، الذي يهتم بالدراسة العلمية للسلوك الإنساني (حمادي، ١٩٧٧م).

ويقول (Mavis 1987) إن العلوم الإنسانية المتنوعة هي جميع التخصصات الأكاديمية التي تتعامل مع الناس في بيئاتهم الاجتماعية، مثل الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا والتاريخ والاقتصاد وعلم السياسة (وحتى الجغرافية فهي تعد من وجهة النظر هذه من العلوم الاجتماعية).

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج المكتبي القائم على التحليل العلمي لبعض الأدبيات والدراسات المتخصصة في موضوعات المشكلات الاجتماعية، ومن ثم بلورة تلك الأدبيات وصياغتها وتصنيفها وفق ما هدفت إليه الدراسة، بالإضافة إلى الخلفية الميدانية للباحث في ملامسته للمشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي

الفاضلة. ويعود تاريخ الاهتمام بدراسة المشكلات الاجتماعية إلى عام ١٥١٦م في كتاب (اليوتوبيا)، أما بداية الاهتمام العلمي لعلم الاجتماع المعاصر بدراسة المشكلات الاجتماعية، فكانت عام ١٩١٠م في كتاب الوود "علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية الحديثة". كما يعد كتاب روبرت ميرتون Merton وروبرت نيسبت Nisbet عام (١٩٧١) بعنوان "المشاكل الاجتماعية المعاصرة" من الكتب الرائدة في دراسة المشكلات الاجتماعية، إذ صنف المشكلات الرئيسية في: تعاطي المخدرات، والضعف العقلي، وانحراف الأحداث، والجريمة المنظمة، وإدمان الخمر، والانحراف، والانحرافات الجنسية، وزيادة السكان، والعلاقات العنصرية، والتفكك الأسري، والصراع الحضاري، والفقر، وثورة الشباب، والعنف، وهو الذي أدى إلى بروز فرع جديد من فروع علم الاجتماع وهو علم اجتماع المشكلات الاجتماعية الذي هو الآخر أصبح فرعاً رئيساً لعلم الاجتماع (العمر، ٢٠٠٣م)، والذي ارتكز على تعريف عالم الاجتماع بيترم سوروكين Pitirim Aleksandrovich Sorokin الذي يعد من أهم التعريفات التي حظيت باتفاق كتب علم الاجتماع المختلفة، الذي يؤكد اهتمام علم الاجتماع بدراسة المشكلات الاجتماعية، فعلم الاجتماع "هو العلم الذي يهتم بدراسة الخصائص العامة المشتركة لكل صنف الظواهر الاجتماعية، ودراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر بعضها البعض، ويدرس كذلك العلاقة بين الظواهر الاجتماعية وغير الاجتماعية، كما يدرس العالم الاجتماعي والثقافي لكل الصفات العامة المشتركة بين مختلف الظواهر الاجتماعية" (الفوال، ١٩٩٦م، ص ٤٦).

من الناحية الأخلاقية (غيث، ١٩٩٧م). كما ذكر أحد فلاسفة علم الاجتماع أن الذي يحدد لنا الظواهر ويدفعنا إلى دراستها هو الأعراف والمعايير، فالأعراف تصنع الصواب؛ أي أن مفاهيم الصواب والخطأ، والخير والشر نسبية، وأن الذي يضي عليها النسبية هو المعايير والعادات والقيم السائدة في نظام اجتماعي معين. ومعنى أكثر تحديداً فإن بداية المشكلة هي واقعة تزداد حدتها لتصبح مشكلة فيزداد انتشارها وتحتاج إلى تدخل أكبر من مؤسسات التنظيم الرسمي ككل، فمثال ظاهرة البطالة في السعودية، بدايتها واقعة معينة في تخصص معين في مناطق معينة، ومن ثم انتشرت هذه الواقعة في عدة تخصصات علمية وفي معظم المناطق فأصبحت مشكلة، ومن ثم عجز النظام الإداري عن توفير حلول ناجعة لها لارتباط الحلول بأنظمة أخرى كالنظام التربوي والنظام الأسري وغيره، وأصبحت أكثر عمومية وانتشاراً تتطلب تدخل نسقياً شاملاً لتأثيرها على البناء الاجتماعي ككل، ومن أصبحت ظاهرة تحتاج لنقلة اجتماعية وتنظيمية شاملة لمعالجتها.

ظروف نشأة مفهوم المشكلة الاجتماعية

بدأ تاريخ دراسة المشكلات الاجتماعية منذ عهد الفلاسفة اليونانيين والرومان والفكر الاجتماعي في بداياته الأولى، خصوصاً في كتابات الإصلاح الاجتماعي لكبار الفلاسفة والمفكرين، إذ نلاحظ مثل ذلك في كتابات كبار الفلاسفة والرواد، على غرار أفلاطون، وأرسطو، وميكافيللي، وفيكو، ومنتسكيو، وسان سيمون، وكوندراسيه، وأخيراً أوجست كومت. كما درس الفارابي المشكلات عند حديثه عن مدينته

عابرة من السلوك المختلف أو غير المتوقع، والذي لا يتفق عادة مع ما هو سائد ومعروف أو متعارف عليه وغالباً ما تحبو جذوته من دون أن تترك آثاراً تذكر في بنية القيم الفعالة في الثقافة المجتمعية.

وتفترض معظم المواقف النظرية في دراسة المشكلات الاجتماعية أن المشكلة الاجتماعية - في ظهورها واختفائها - تأخذ شكلاً منتظماً حيث تمر عبر مراحل ثابتة غالباً ما تحدث بثلاث مراحل (Doob, 1996):

- (١) ظهور تعريف للمشكلة.
 - (٢) ظهور بعض أشكال الاهتمام للتعامل مع المشكلة وظهور آراء بديلة ومتعارضة بشأن حلها.
 - (٣) ثم مرحلة الاختفاء أو التأسيس النظامي للمشكلة ويعني الاعتراف بوجود مشكلة والتعايش معها.
- ويمكن القول بصفة عامة إن أي تعريف للمشكلة الاجتماعية يتضمن بُعدين أساسيين: البعد الذاتي في تعريف المشكلة وهو يركز على قياس الضرر الاجتماعي الناتج عن وجود المشكلة، والبعد الموضوعي الذي يهتم بكيفية وقوع هذا الضرر.

محكات تحديد المشكلات الاجتماعية

من يحدد المشكلات الاجتماعية؟ سؤال كبير ومهم جداً، ويمكن صياغته بعدة صور، منها: ما مصادر انبثاق المشكلة الاجتماعية؟ كيف نعرف أن هذه القضية تمثل مشكلة بينما القضية الأخرى لا تمثل مشكلة؟ كيف يمكننا الموازنة بين التعريف العلمي للمشكلة الاجتماعية وضرورة سلبية مظاهرها وآثارها - كما أشرنا سابقاً- وبين محددات ارتضاها مجتمع معين دون مجتمع آخر؟.

في حقيقة الأمر هناك عدد من المحكات التي تحدد

مفهوم المشكلة الاجتماعية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

هناك من يرى أن المشكلة الاجتماعية هي ما يشعر به أغلب أعضاء المجتمع المحلي أو إحدى فئاته، أو يرون أنها غير مرغوب فيها. وعلينا أن نعي أنه من الصعوبة بمكان تقدير نسبة حدوث الظاهرة حتى يمكن إخضاعها للدراسة، ولكن السائد في البحث الاجتماعي أنه بإمكاننا التنبؤ بحدوث الظواهر من خلال التحول بين الظواهر السليمة وما بين الظواهر السوية، بحيث قد تسيطر ظاهرة على أخرى، فمثلاً ظاهرة السعادة الزوجية والتوافق الزوجي هي ظاهرة سليمة، بينما الظاهرة السلبية المعاكسة لها تماماً ظاهرة التفكك الأسري أو ظاهرة الطلاق. ونسبة الفرق بين كلا الظاهرتين هو ما يحدد لنا حجم الظاهرة حسب نوعها والأفراد المتأثرين بها (فرح، ١٩٨٧م).

وهناك من ينظر إلى المشكلات الاجتماعية Social Problem والظواهر الاجتماعية Social Phenomena والقضايا الاجتماعية Social Issues على أنها جميعاً مترادفات لمعنى واحد، وهناك من يقول إنها تبدأ بظاهرة تحدث في المجتمع وتنتشر ثم تصبح مشاهدة ولها عناصر إيجابية وعناصر سلبية، ثم تتحول إلى قضية إذا أصبحت سلبياً أكثر من إيجابياتها، ولكن السلبيات غير ملموسة وتصبح مشكلة إذا كانت السلبيات ملموسة وواضحة.

كما أن هناك من يميز بين المشكلة الفعلية المتمثلة في الظاهرة المتفشية التي أصبحت من الثقافة السائدة والتي تعيق دورة العمل العامة أو تعرض عدداً كبيراً من الأفراد للخطر، والمشكلة الزائفة المتمثلة في بروز طفرة

العالمي.

٥) أن المشاكل الاجتماعية عادة ما يتم تحديدها بعد أن يشعر أفراد المجتمع بها وليس قبل ذلك وبالتالي فإن تحديد المشكلة هو أمر ذو توجيه مسبق في المجتمع وليس قبلياً.

ومن الواضح أن هناك عدداً من المكونات التي تتكون منها المشكلات الاجتماعية وقد حددها "باريللو" فيما يأتي (رجب، ٢٠٠٠: ٣٨):

١) وجود أوضاع ينظر إليها على أنها تسبب أضرار بدنية أو عقلية للأفراد أو المجتمع.

٢) تلك الأوضاع قد تجافي القيم والمعايير التي يعتنقها شريحة من سكان المجتمع تتمتع بالقوة الاجتماعية.

٣) لها درجة من الاستمرار مع الزمن، أي أنها لا تبدو أمراً عارضاً سرعان ما يزول.

٤) إن الجماعات المتباينة التي تختلف في مواقعها ومكانتها الاجتماعية تتنافس فيما بينها لتبني حلول مختلفة لتلك المشكلات.

ويشير العمر (٢٠٠٣م) إلى أن من أساسيات تحديد المشكلة الاجتماعية أن تكون واقعية، بمعنى أنها حاصلة فعلاً، ولها وجودها في الواقع الاجتماعي، وهي اتصال مباشر بحياة أفراد المجتمع، وليست شكلاً من أشكال التصور الخيالي البعيد عن الواقع. وهذا ما يعرف بتوافر الشرط الموضوعي، أما الجانب الآخر فهو الجانب الذاتي أو الإدراكي للمشكلة الاجتماعية، أي لا بد من توافر عنصر الشعور بتلك الظاهرة على أساس أنها مشكلة اجتماعية. وقد أثار بعض المهتمين بالمشكلات الاجتماعية بعض التساؤلات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة المشكلات الاجتماعية منها:

١) هل المشكلة الاجتماعية هي التي يشعر بها الأفراد

معالم المشكلة والتي يمكن تناولها بالدراسة والتحليل ومن أهم هذه المحكات ما يأتي:

١) الدين.

٢) القانون.

٣) الصحف ووسائل الإعلام المختلفة، بما تعرضه من مواقف وأحداث وظواهر.

٤) الأدب الفني: الشعر، الرسوم، المسرحيات وغيرها (العمر، ٢٠٠٣م).

٥) كما يضاف له التراث العلمي والإحصائي والتاريخي للمجتمع لقياس الظواهر والمشكلات وترتيب أولوياتها في المجتمع.

ويرى بريوس وفليسيك Perrucci and Philisuk) أن هناك خمسة عوامل رئيسة تلعب دوراً مؤثراً في تعريف المشكلة الاجتماعية وهذه العوامل هي: (السمكري، ٢٠٠٠م).

١) أن جماعات الصفوة في المجتمع - والتي تتميز بالقوة - هي التي غالباً ما تحدد مفهوم المشكلة الاجتماعية وليست الأغلبية في المجتمع.

٢) أن الجماعات التي تعرف أو تحدد المشكلة الاجتماعية هي في الغالب ذات مصلحة خاصة في توصيف أو تحديد سلوك معين أو موقف أو حادثة على أنها مشكلة اجتماعية.

٣) عادة ما تذهب الجماعات ذات المصالح في تفسيرها للمشكلة الاجتماعية إلى أنها تعد نتاجاً لمجموعة من السمات الشخصية للأفراد أكثر من كونها نتاجاً للبناء الاجتماعي في المجتمع.

٤) عادة ما يتم تحديد نطاق المشكلة الاجتماعية من خلال النطاق القومي أو المحلي من دون محاولة إدراك أو تحليل هذه المشكلة من خلال النطاق

القاعدة العلمية التي تقول: إنه لا يمكن إعادة المشكلة لعامل وحيد. وبالتالي إلى أي مدى يمكن إيجاد تصنيف دقيق لأنواع المشكلات الاجتماعية؟ وما مدى ارتباط نوع المشكلة بعواملها؟

في ظل هذه الرؤية نعرض لأنواع وتصنيفات المشكلات الاجتماعية في ظل اتجاهات مختلفة.

من حيث التصنيف: هناك مشكلات اقتصادية، وصحية، ونفسية، وسياسية، وإدارية، وتعليمية، وثقافية، وتنشئة اجتماعية، وانحراف.

حسب الفئات: أحداث، وأطفال، وشباب، ومسنون، ونساء.

من حيث الأسباب: ليس شرطاً أن تكون المشكلات خروجاً عن القانون، فهناك مشكلات تنجم عن الخروج عن معايير المجتمع أو التمرد على المجتمع، أو عجز المجتمع عن إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، وعجز المجتمع على التوافق مع التغير الاجتماعي، أو قد تكون متداخلة مع بعضها البعض.

أما عن تحديد أسباب حدوث المشكلات الاجتماعية، فليس هناك تحديد دقيق لأسباب يمكن إرجاع جميع المشكلات الاجتماعية لها، ولكن في مجمل الأسباب قد لا تخرج عن النقاط الآتية:

(١) عمليات التغير الاجتماعي.

(٢) التقنية والصناعة.

(٣) التحضر.

(٤) الصراع بين النظم.

(٥) الحراك الاجتماعي.

(٦) الاتصال الثقافي.

(٧) الفردية والانسلاخ من الجماعة.

العاديون أم هي التي يحس بها المتخصصون؟

(٢) هل المشكلة الاجتماعية هي التي تخص قطاعاً كبيراً من الناس بغض النظر عن قوتها أو مدتها أم أنه ينظر إلى المشكلة الاجتماعية من خلال قوتها أو مدتها أو مداها؟

(٣) هل ينطوي تعريفنا للمشكلة الاجتماعية على أي حكم قيمي Value Judgment أو انحياز ثقافي

? Ethne Centrism

وبالتالي في ضوء هذه الآراء يمكن القول إن للمشكلات الاجتماعية عدداً من الخصائص التي تحددها، وتصبح شروطاً يجب أن تتصف بها حتى يمكن أن نطلق على حدث أو فعل أنه أصبح بمثابة مشكلة اجتماعية:

(١) نسبية المشكلات الاجتماعية: فما يعد مشكلة في مجتمع ما أو في زمن ما، قد لا يعد مشكلة في مجتمع أو زمن مختلف.

(٢) اجتماع غالبية الناس في مجتمع ما على نوع من السلوك كمشكلة نتيجة لانحراف السلوك عن المستويات الاجتماعية المتفق عليها.

(٣) التداخل بين المشكلات الاجتماعية.

(٤) تشابك المشكلات وتلاحمها.

(٥) التداخل بين المشكلات والانحرافات والتفككات.

الاتجاهات النظرية المفسرة لدراسة المشكلات الاجتماعية

قد يواجه العديد من الباحثين إشكالات علمية في تحديد نوع المشكلة الاجتماعية، وكيفية تحليلها في ضوء بواعثها وعواملها، إذ قد تختلف نوع المشكلة عن عواملها، فمن المعروف لدى الباحثين في علم الاجتماع

البعض على القيم الاجتماعية، بينما اعتمدت اتجاهات على المنطلقات الاجتماعية وأخرى اعتمدت على المفاهيم الثقافية والسلوكية.

ونعرض هنا لبعض تلك الاتجاهات وبشكل مختصر، وهي كما يأتي:

الاتجاه الأخلاقي: ويحكم الناس على الأفعال بأنها خير أو شر، في ضوء دين المجتمع، وتراثه الثقافي والاجتماعي، باعتبار أن الأفعال التي تعارض المثل والقيم التي تبشر بها هذه التقاليد، وكأن الاعتداء على المعايير أو الخروج على تعاليم الأديان يعد فعلاً مشكلة اجتماعية (العمر، ٢٠٠٣م).

التفسير التاريخي: والذي يقوم على أن المجتمع الإنساني يخضع باستمرار لظاهرة التغير المستمر، مما يجعله يمر بمراحل مختلفة من التطور، إذ بدأ المجتمع بسيطاً وأخذ بالتعقد، مما أدى إلى ظهور العديد من الوضعيات الاجتماعية الجديدة المختلفة مع الوضعيات السابقة، وهذه الوضعيات قد تكون بداية لظهور مشكلات اجتماعية جديدة (العمر، ٢٠٠٣م). وهذا النوع من التفسير يعتمد كثيراً على نظريات الاتجاهات الكلاسيكية وتفسيرها للتغير الاجتماعي.

الاتجاه البيولوجي: ويركز على تفسير المشكلات استناداً إلى عوامل بيولوجية وإفرازات الغدد، ويهتم بالفروق التكوينية التي تؤثر في الظروف التي يستجيب بها الأفراد إلى معايير المجتمع، إذ قد ترجع المشكلات الاجتماعية والانحرافات الاجتماعية على وجه التحديد إلى الأمراض العقلية والنفسية للفرد، أو نتيجة للتشوهات الجسمية، أو نتيجة لإفرازات معينة.

التفسير النفسي: والذي تأثر في تطبيقاته وفق نظرية التحليل النفسي الفرويدي في الشخصية، وكذلك

(٨) الانحراف عن المعايير.

وهناك من يصنف الأسباب إلى:

(١) أسباب وراثية: (الميول، والأمراض النفسية والعقلية، والنفسية، إلخ).

(٢) عوامل بيئية: (المناخ، والموقع الجغرافي، والحي، والمدنية، والريف، إلخ).

(٣) ظروف اقتصادية: (الفقر، وسوء توزيع الثروة، والطبقات).

(٤) الظروف السياسية: (نظام الحكم السائد، والديكتاتورية، وعدم السيطرة على مقدرات الدولة، والديموقراطية والشورية، وقلة أو ندرة المشاركة الشعبية، والانقلابات والثورات، والتحزبات السياسية).

(٥) الأوضاع الاجتماعية والثقافية: وتشمل:

(أ) اختلاف التنشئة الاجتماعية.

(ب) اختلاف المستويات التعليمية.

(ت) الصراع الثقافي.

(ث) اختلاف الموجهات والمعطيات الثقافية.

(ج) الجمود والتزمت الثقافي.

(ح) التفاوت في سرعة التغير الاجتماعي.

(خ) الضبط الاجتماعي القاسي أو المتساهل.

(د) عدم وضوح الأهداف والمعايير.

(ذ) النزعات الانعزالية والانفصالية.

لذلك تعددت الاتجاهات النظرية المفسرة للمشكلات الاجتماعية، وقد استعرض كليرنس (1989) Clarence بعض الاتجاهات النظرية لدراسة المشكلات الاجتماعية أشار فيها إلى تنوع اتجاهاتها النظرية والتفسيرية لموضوع المشكلات الاجتماعية، إذ استخدم البعض الطرح النفسي والاجتماعي، واعتمد

ثم التحقق والتقييم. ويعتبر ثورنديك (Thorndike) من أوائل الباحثين في مجال حل المشكلات، وقد اعتبر حل المشكلات كأحد أنماط التعلم، فهو يرى أن جميع أنواع التعلم يكون بالمحاولة والخطأ. أما كوهلر (Kohler) باعتقاده أن عملية حل المشكلات عملية استبصارية عقلانية تبدأ بتعرف الفرد على المشكلة ثم بتجربته لعدة حلول عقلانية ممكنة، ثم يتحقق الاستبصار لدى الفرد عندما يفكر بالحل. ويرى جانبيه (Gagne) أن حل المشكلات هو نمط من السلوك المحكوم بقوانين، وهو عملية يدمج فيها الفرد المفاهيم والقوانين المتكونة لدى الفرد من معارفه وخبراته السابقة لتكوين مفاهيم وقوانين من مستوى أعلى والتي تمكنه من حل المشكلات. أما أندرسون (Anderson) فيذكر أن حل المشكلات هو سلسلة من العمليات المعرفية الموجهة نحو هدف. كما يرى دزوريللا ونيزو (Dzurilla & Nezu) بأن حل المشكلات الاجتماعية عملية يكتشف الأفراد بواسطتها كيف يتعرفون على الوسائل الفعالة للتكيف مع المواقف ذات الطابع الإشكالي التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية، ولذلك فإن حل المشكلات من وجهة نظره استراتيجية تكيفية عامة هدفها الاكتشاف الواسع للحلول الفعالة والتي تسهم في تسهيل المحافظة على الكفاءة الاجتماعية العامة.

الاتجاه الاجتماعي: وتقوم فكرته الرئيسة على أن هناك ترابطاً وثيقاً بين المؤسسات الاجتماعية، وبالتالي فإن حدوث أي تغيير في أي مؤسسة اجتماعية لابد أن يؤثر في بقية المؤسسات سواء على صعيد الاستجابة أم الرفض. وهذا يؤدي إلى حدوث تصادم بين المؤسسات الاجتماعية، مما يولد نوعاً من الاختلافات حول القديم والجديد، ويعطل قدرة المجتمع على تنظيم العلاقات، مما يؤدي إلى تحلل الجماعات الاجتماعية، وحصول الصراع بين القواعد الاجتماعية التي تنظم السلوك، وبين

أخذ هذا التفسير من نظرية التطور التي أصبحت اتجاهاً نظرياً بما يسمى الداروينية الاجتماعية، والتي أخذ بها عدد كبير من علماء الاجتماع وخصوصاً هيربرت سبنسر وجورج زيمل وباريتو وجراهام سمنر، فقد أرجعت مدرسة التحليل النفسي بعض مشكلات المجتمع المهمة كالفقر والتشرد والتفكك الاجتماعي والأسري، لتجارب سنوات الطفولة الأولى ومظاهر الإحباط الذي يعاني منها الشخص. ويرى هذا الاتجاه أن المجتمع يتكون من أفراد بينهم اختلافات واضحة تؤدي إلى الاختلاف في اتجاهاتهم السلوكية، وبالتالي نجد من هؤلاء الأفراد ونتيجة لاختلاف سلوكهم، من يخرج منهم على قواعد المجتمع ويسلك سلوكيات منحرفة (Cruib, 1992)؛ أي أن هذا الاتجاه يعتمد على الفروق الفردية بما تضمه من قدرات واستعدادات وميول في تشخيصه للمشكلات الاجتماعية. ووفق ذلك يشير التفسير النفسي للمشكلات الاجتماعية (البنوي، ١٩٩٢م) إلى أن المجتمع يتكون من أفراد بينهم اختلافات واضحة تؤدي إلى الاختلاف في اتجاهاتهم السلوكية، وبالتالي نجد من هؤلاء الأفراد ونتيجة لاختلاف سلوكهم من يخرج منهم على قواعد المجتمع ويسلك سلوكيات منحرفة. ويرى علماء النفس أن هناك العديد من النماذج التي تقدم خطوات لحل المشكلات، والتي كان لها أثر قوي في التكنيكيات الإرشادية وأهم هذه النماذج، نموذج جون ديوي (John Dewey) والذي يقوم على الخطوات الآتية: عرض المشكلة، ثم تعريف المشكلة، ثم توليد افتراضات، ثم تقييم الافتراضات، ثم انتقاء الافتراض الأكثر كفاءة. أما نموذج دزوريللا وجولد فرايد (Dzurilla & Gold) فيتكون من الخطوات الآتية: التوجه العام نحو المشكلة، ثم تعريف المشكلة وتشكيلها، ثم توليد البدائل، ثم اتخاذ القرار،

الاجتماعية هو:

النماذج العلمية والنتائج المختلفة: ويفسر بها الطريقة المقبولة لفهم موضوع ما من موضوعات التخصص العلمي إذ يرى أن الحالات التي تعد غير مرغوب فيها من جانب عدد كبير من الناس بنموذج سوسيولوجي أفقي إلى نماذج علمية مختلفة وواضحة.

نموذج الازدهار والركود ثم الازدهار مرة أخرى: ويوضح تأثير التطور السوسيولوجي على تعريف المشكلات الاجتماعية.

نموذج التفكك: يرى أن المشكلات الاجتماعية حصيلة تضاؤل تأثير قواعد السلوك القائمة على الأفراد أعضاء الجماعة بجانب تضاؤل قدرة الفرد على تنظيم حياته من أجل تحقيق تقدم فعال ومتقدم ومستمر لمصلحة المستمرة.

نموذج صراع القيم: ويرى أن المشكلات الاجتماعية تنشأ نتيجة لفشل النظم الاجتماعية والتقاليد الثقافية القائمة فهي تمثل حالة اجتماعية ينظر إليها عدد كاف من الأفراد باعتبارها حالة غير مرغوب فيها. وبالتالي يعتقد هؤلاء الأشخاص أن شيئاً ما ينبغي فعله من أجل الحل.

نموذج الانحراف: وينظر للمشكلات الاجتماعية على أنها سلوك إجرامي وجناح من خلال حالة اللامعيارية.

النماذج المتعددة للمشكلات الاجتماعية: وهي عبارة عن توليفة من النماذج السابقة.

نموذج الرأي العام: ويرى المشكلات الاجتماعية من منظور معتقدات الجماعة وآرائها ومعاييرها وقيمتها.

الأهداف والتطلعات الجديدة التي وجدت مع التغيير. وقد أشار جونر (1988) Johner إلى أن التفسير الاجتماعي يضم عدداً من الاتجاهات النظرية ومنها اتجاه التفكك، واتجاه الانظام، واتجاه الوهن التنظيمي والمشكلات كانهرف، وعلى الرغم من وجود بعض الاختلاف بينها، إلا أنها تتفق كما يشير جونر في أن مواجهة المشكلات يتركز في اعتبار النظم والمؤسسات نتيجة للفعل الإنساني، وفي الوقت ذاته يتشكل الإنسان متأثراً بالظروف المحيطة اجتماعياً وثقافياً، وبالتالي فتفسير المشكلة أو السعي لحلها دون الاعتماد على كلا الاتجاهين لا يحقق النتيجة كما لو تم الاعتماد عليهما معاً. لذلك أشار زاسترو (1986) Zastrow - أن المشكلة ليست قضية فردية يمكن للفرد مواجهتها أو تفسيرها وفق شخصيته، بل هي قضية جماعية لا يمكن حلها إلا وفق فعل اجتماعي تشترك فيها قوى المجتمع المختلفة.

ونلاحظ تأثر هذا الاتجاه بالاتجاه الوظيفي في تفسير قضايا التغيير الاجتماعي، إذ يركز الاتجاه الوظيفي - كما هو لدى ماليونفسكي وتالكوت بارسونز وروبرت ميرتون - على مفاهيم المعوقات الوظيفية لأنساق المجتمع، مما يستوجب توفير البدائل الوظيفية لهذا النسق الاجتماعي، أو ما يسمى بعمليات الهدم والبناء التي تحدث داخل النسق الاجتماعي، حين تعجز الأنساق عن تلبية أهدافه ومتطلباته وحاجاته، حتى يحدث الانسجام داخل وحدات النسق ككل، أي أن المجتمع يؤدي دوره في ضوء معنى وهدف معين، وهو إشباع حاجات أفراد.

كما قدم جيروم مانيس (١٩٩٠م) في كتابه (تحليل المشكلات الاجتماعية) تصنيفاً للمشكلات

التساند العلمي ودراسة المشكلات الاجتماعية بنماذج تطبيقية

لقد أصبح علم الاجتماع يمثل ثقافة عامة، بحيث أصبحت المعرفة السوسولوجية مرآة تعكس طبيعة العصر، وأسلوب الحياة، ونظم المجتمع وثقافته، وما يعاني منه من مشكلات، هذا بالإضافة إلى تعاظم الدور التطبيقي لهذه المعرفة في توجيه سياسات الإصلاح الاجتماعي، والنهوض بالمجتمعات المحلية، ومواجهة مشكلات الحياة، وتنمية المجتمعات المتخلفة. وعلى الرغم من وجود علاقة تساندية بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الإنسانية والاجتماعية منها، إلا أن علم الاجتماع له رؤيته التي تتميز وتختلف حتى عن أكثر العلوم الاجتماعية قريباً له، وهي الأنثروبولوجيا، والاقتصاد وعلم النفس والتاريخ والسياسة.

وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون لعلم الاجتماع رؤيته الخاصة خلال تعامله مع المشكلات والقضايا الاجتماعية بحيث أصبح علم الاجتماع ضرورة للسيطرة على مقدرات المجتمع وفهم مكوناته المتعددة، ومحاولة دعم نظرة جديدة للحياة فرضتها حتمية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والعلمي، إذ يقدم علم الاجتماع معونة لتحديد أهداف المجتمع التي يمكن الاتفاق عليها، ورسم الوسائل الناجعة لبلوغها، كما أن علم الاجتماع ضرورة ثقافية واجتماعية، فهو العلم الوحيد القادر على تقديم صورة متكاملة لحياة المجتمع، والصور المختلفة للعلاقات الاجتماعية وإدراك أبعاد السلوك الاجتماعي وأهدافه ووسائله، وعن طريق علم الاجتماع يستطيع الفرد فهم أفضل لنفسه وللآخرين، مما يجعله أكثر مرونة في مواجهة المواقف الاجتماعية.

وإذا ما قلنا إن علم الاجتماع جزء من العلوم

الاجتماعية، لوجدنا أنها العلوم التي تهتم بدراسة المجتمع، ونظمه، ومشكلاته، وتغييراته، وغيرها، وهذه العلوم تضم أربعة علوم رئيسة هي: علم الاجتماع، وعلم التربية، وعلم النفس، وعلم الإنسان وهي التي تكون العلوم الاجتماعية، وهي جزء من العلوم الإنسانية، بل إن البعض يضيف لها علم القانون، والسياسة، والاقتصاد والتاريخ، والجغرافيا السلوكية، في ضوء مصفوفة علمية واحدة، باعتبارها جميعها تلتقي حول محور واحد هو الإنسان وسيلة وغاية، بداية ونهاية (إسماعيل، ١٩٨٩م).

كما تطورت العلوم السلوكية لتكون علماً واحداً أكثر تخصصاً في الجانب الاجتماعي والنفسي للإنسان، بحيث أصبح السلوك الإنساني هو موضوعها الرئيس. وأصبح يندرج تحت اسم هذه العلوم كل من: الأنثروبولوجيا على أساس أنها كما يعرفها العلماء علم طبائع البشر أو دراسة الإنسان وأعماله، وكذلك علم النفس الذي يدرس السلوك الإنساني فردياً وجماعياً، وعلم الاجتماع الذي يختص بدراسة النظم والظواهر والعلاقات الاجتماعية من حيث تتجلى في صور سلوك جماعي في مجتمع ما، وكذلك التربية التي تدرس طبيعة السلوك الإنساني من حيث تكوينه، وتطوره، وضبطه. (حمادي، ١٩٧٧م).

ويقول (1987) Mavis إن تقسيمات العلوم الاجتماعية لا تبرز ضرورتها المنطقية كما هو الحال خلال صيرورتها أو تسلسلها التاريخي، فعلى سبيل المثال فإن تحول الاقتصاد السياسي إلى علم الاقتصاد عندما وقعت المجتمعات الرأسمالية تحت تأثير أفكار العالم الكبير آدم سميث Adam Smith وفلسفته في عدم التدخل في الحريات الشخصية، وخصوصاً في الشأن الاقتصادي

إليها بالحرف (ج) - فهي المساحة التي تلتقي عندها كل العلوم الثلاثة مجتمعة، وهي تمثل أعلى درجة من التفاعل والتداخل بين العلوم الثلاثة.

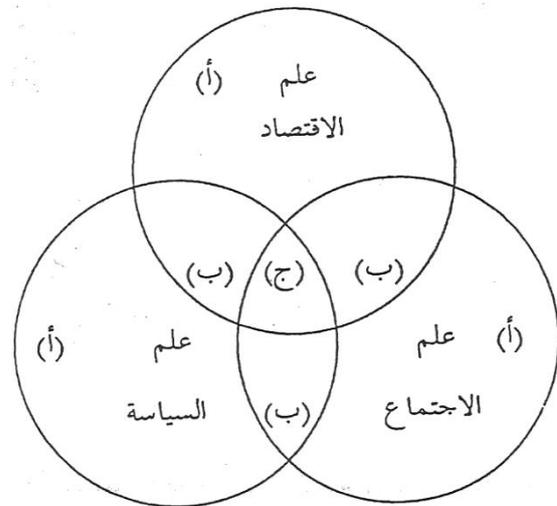
وهناك الكثير من الفروق المنطقية والمعرفية بين العمليات المعرفية والعلوم، ولا بد من تصنيفها بناءً على تلك الخصائص المميزة لكل منها.

ولا شك أن التخصص أمر مهم وضروري في عملية النمو المعرفي وتنمية التقنيات البحثية، ولكنه لا يعني عزل العلوم عن بعضها البعض، وإنما للتصور السليم عن كيفية الارتباط والتداخل بينها من خلال الاستعانة بمدخل ذات نظام مترابط وواضح. ويظهر هذا التخصص بوضوح في بناء الجامعات والمعاهد العليا والمكتبات العلمية، إذ إنه من المنع أن تقسم الجامعات إلى أقسام علمية متخصصة، وأن تصنف مكتباتها وفقاً لموضوعاتها. ولكن هذا التخصص يجب ألا يكون سبباً في بناء الحواجز بين العلوم أو رسم الحدود القاطعة بينها على حساب التداخل والترابط والتساند فيما بينها. ولا يعني هذا أن نتوقع من خبير الجغرافيا مثلاً أن يكون عالماً في مجال النقد الأدبي، أو أن يمتلك أخصائي الخدمة الاجتماعية المهارة في نقد المصادر التاريخية.

وعلى الرغم من أن جميع العلوم الإنسانية تدرس السلوك الاجتماعي البشري، وأن اهتماماتها غالباً ما تتداخل، فالعلوم الإنسانية على تنوعها لها منظوراتها وتأكيداتها المختلفة، على حياة الجماعة، فالأنثروبولوجيا تهتم بدراسة التشابهات والاختلافات البيولوجية والسلوكية بين الشعوب المختلفة في العالم، وأن الباحثين في الأنثروبولوجيا الطبيعية يركزون على الجوانب البيولوجية، أما الباحثون في الأنثروبولوجيا الثقافية (الاجتماعية) فإنهم يركزون على الجوانب السلوكية.

للأفراد (دعه يعمل دعه يمر)، أما في الوقت الحاضر فغالباً ما يكون من المستحيل الفصل والتحديد فيما إذا كانت المشكلة في السياسة الاقتصادية هي مشكلة في علم الاقتصاد أم في علم السياسة.

والشكل (١) أدناه يمثل تداخل العلوم الإنسانية والاجتماعية وترابطها من خلال مثال التداخل بين علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع.



شكل (١). مثال لتداخل بعض العلوم الاجتماعية

نلاحظ من شكل (١) أعلاه أن مجال التداخل للعلوم الثلاثة التي يضمها يحتوي على ثلاث أنواع من المساحات (أ) و(ب) و(ج)، بحيث يضم كل واحد من العلوم الثلاثة كل هذه المساحات الثلاثة مجتمعة، فالمساحة الأولى (أ) هي المساحة المتاحة للعلم نفسه كتخصص قائم بذاته ومتميز عن العلوم الأخرى، والمساحة الثانية (ب) هي المنطقة التي يلتقي فيها العلم بعلم آخر متداخلاً ومتفاعلاً معه. ويلاحظ هنا أن كل علم في الشكل أعلاه يضم مساحتين من النوع (ب) يلتقي في كل منهما بعلم من العلمين الآخرين في المثال. ولو كان المثال يضم خمسة علوم لكان عدد المساحات من النوع (ب) خمسة. أما المساحة الثالثة - والمشار

السوسيولوجيا فهي الدراسة المنظمة للعلاقات البشرية، فالباحثون في السوسيولوجيا يركزون على الناس في الجماعة وعلى علاقات أحدهم بالآخر، مثلما يركزون على علاقات الجماعات بالجماعات الأخرى، والتي تتضمن الجماعة الأكبر والأشمل التي تسمى المجتمع، فهم يسألون عن كيفية نشوء هذه العلاقات؟ ولماذا يستمر الناس فيها أو يقطعونها؟، ويسألون كيف يتغير الناس؟ وما هي المراحل التي من المفترض أن يمر بها الناس المشتركين في جماعات؟.

إن جميع التفاعلات البشرية العادية وغير العادية (الشاذة)، اليومية المعتادة أو المثيرة، تشكل المادة الخام للسوسيولوجيا، فالباحثون فيها يهتمون بغير الصالحين (أو الأشرار) مثلما يهتمون بملكات الجمال، يهتمون بالمنحرفين والمنحليين أخلاقياً مثلما يهتمون بالأتقياء، يهتمون بربات البيوت المشاغبات من الطبقة الوسطى مثل اهتمامهم بالنساء المحترمات في الطبقات الغنية. ومع ما هو موجود في العالم وبمختلف علاقاته البشرية، فإن الباحثين في السوسيولوجيا لا يمكنهم أن يأملوا في فهم شامل لجميع النظريات في السوسيولوجيا أو أن يحيطوا بجميع المفاهيم أو يتمكنوا من جميع طرق البحث أو يلموا بجميع البيانات ونتائج فروع هذا العلم، فكل واحدٍ منهم يمكنه اختيار التركيز على نظرية أو مؤسسة اجتماعية محددة مثل المؤسسة الدينية أو القانونية، أو على بعض الجماعات المتناسكة مثل عصابة الأحداث، أو على نوع محدد من علاقات الجماعة، كما هي العلاقات بين جماعات الأقلية وجماعات الأكثرية، أو على بعض المناطق مثل المدينة أو الريف والقرية، فهم على الأغلب يمكنهم الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية خصوصاً، ومهما كان

وتقليدياً يبحث الباحثون في الأنثروبولوجيا الثقافية عما يميز الجماعة (من خلال حاجتها إلى اللغة والملابس)، ولكنهم يملكون أيضاً نقل حقل دراستهم إلى المجتمعات المتحضرة الأكثر تعقيداً، كما في الدراسات التقليدية عن مدينة Muncie في ولاية إنديانا، التي قام بها كل من روبرت ليند R. Lynd وهيلين لند H. Lynd، والتي استخدمها الباحثان فيما بعد كقاعدة لكتائيهما (Middletown) و (Middletown in Transition). إن الإسهام الثمين للباحثين في الأنثروبولوجيا في المعرفة البشرية تمثل في مفهوم الثقافة Culture.

أما علم الاقتصاد فقد شدد على نشاطات الناس كما تتمثل في استخدامهم لبيئتهم في إنتاج البضائع والخدمات، وكيف يتم توزيعها واستهلاكها من قبلهم، بينما يهتم علم السياسة بدراسة الحياة السياسية والحكومة وتوزيع القوة في المجتمع، فهو يتعلق بالمحافظة على النظام الاجتماعي، وأيضاً تحقيق التغير الاجتماعي بواسطة الإصلاح المخطط أو بواسطة الثورة. أما التاريخ فهو دراسة ماضي الإنسان من تعاقب الأحداث، فهو فن أدبي أكثر منه علماً اجتماعياً، إذ إن المؤرخ يملك حق اختيار وترتيب البيانات الثمينة المدونة طبقاً للطريقة التي يدرك بها مؤشرات وعلاقات تلك البيانات. وعليه يمكن للمختصين أن يختصوا ببقعة جغرافية أو بمرحلة زمنية، أو بمقترِبٍ قائم على مجموعة من الحقائق المختارة، مثل التاريخ السياسي أو الاقتصادي أو تاريخ الأفكار أو تاريخ الأشكال الأدبية. وبصورة متزايدة، فالمؤرخون يعتمدون على بيانات ونظريات العلوم الأخرى بغرض فهم أكبر لمشكلاتهم، في المقابل فإن العلوم الأخرى تستخدم البيانات التاريخية. أما

وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون لعلم الاجتماع رؤيته الخاصة خلال تعامله مع المشكلات والقضايا الاجتماعية، فمثلاً عند دراسة بعض المشكلات الاجتماعية، نجد أن لكل علم رؤيته لدراسة هذه المشكلة. ونعرض فيما يأتي لأهم مشكلتين تعاني منهما المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع السعودي على وجه الخصوص، لنعرض كيف تتم دراستها من قبل المختصين في العلوم الإنسانية.

المثال الأول عن مشكلة البطالة، في الجدول الآتي
تحديد لما يهتم به كل علم من العلوم الإنسانية عند دراستها للبطالة:

تخصصاتهم، فإنهم لا يدرسونها بقصد التعرف عليها فحسب، بل يأملون الإسهام في التنظيرات الأساسية لتنظيم الاجتماعي وعلم النفس الاجتماعي. إن الحقول المتنوعة داخل السوسيولوجيا تنعكس في مقرراتها ومناهجها الموضوعية في الأقسام الأكاديمية الجامعية لدراسة السوسيولوجيا، والتي تتضمن عادةً: النظريات السوسيولوجية، ومناهج البحث العلمي، والمشكلات الاجتماعية، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع الحضري، وعلم الاجتماع الريفي، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع التربوي، وعلم الاجتماع الديني، والطبقات الاجتماعية، الزواج والعائلة، والسببية الاجتماعية، والتغير الاجتماعي، والسلوك الإنحرافي، والإحصاء الاجتماعي، إلخ.

العلم	أسلوب الدراسة للمشكلة الاجتماعية
الاقتصاد	يراهها ظاهرة اقتصادية ضمن دائرة الاقتصاد الشامل وليست حدثاً طارئاً فقط، من حيث تأثيرها على الاقتصاد الوطني مكسباً وخسارة، وهي من منطلق اقتصادي لها تصنيفاتها بطالة فنية وموسمية ومقنعة وهيكلية، وعلاقته بالبرامج الإصلاحية الاقتصادية للدولة وهيكلية مؤسساتها وأنظمتها، وتأثير المعالجات الاقتصادية على الجانبين الحالي والمستقبلي لموازانات الدولة....
التاريخ	يدرسها من خلال السياق التاريخي ومحاولة ربطها بوقائع تاريخية سبقت وكيفية عولجت عبر الحقب الزمنية المختلفة.
علم النفس	يرى البطالة تحدث نتيجة لمعوقات عطلت القوى والقدرات النفسية والذهنية للعامل، وباعدت بينه وبين أن يأخذ مكانه كأحد القوى المنتجة في المجتمع، أو قدراته وميوله وإمكاناته لا تتوافق مع العمل، أو يعاني من مشكلات نفسية واضطرابات ذهنية أفقدته وظيفته.
التربية	ترى أن البطالة نتيجة لخطأ في برامج التعليم بحيث لا يتمتع تصميم البرامج بنظرة نحو مستقبل الصناعة والعمل في المجتمع فتعجز مؤسسات التعليم عن إعداد أجيال من المتخصصين في المهن المطلوبة.
السياسة	أن البطالة تعود إلى أسباب سياسة أو عنصرية أو عقائدية وما يتبعها من شعور بالاضطهاد أو نتيجة للصراعات المحلية أو الدولية أو للاستعمار الأجنبي وقوى المصالح وجماعات الضغط وسوء استخدام السلطة والاحتكارات دور في ذلك.

تحديد لما يهتم به كل علم من العلوم الإنسانية عند

المثال الثاني عن مشكلة العنف، في الجدول الآتي

دراستها للعنف:

العلم	اسلوب الدراسة للمشكلة الاجتماعية
الاقتصاد	ظاهرة ذات آثار اقتصادية قد تلعب العوامل الاقتصادية في انتشارها، كما يهتم بدراستها وفق تأثيرها على الاقتصاد الوطني مكسباً وخسارة، وهي من منطلق اقتصادي مشكلة لا توفر البيئة المناسبة للاستثمار والتنمية وجلب رؤوس الأموال.
التاريخ	يدرسها من خلال السياق التاريخي ومحاولة ربطها بوقائع تاريخية سبقت ذلك وتشكلها المشكلة في التراث والثقافة لهذا المجتمع.
علم النفس	يهتم بدراسة السمات الشخصية للقائم بالعنف، والمواقف والخبرات السلبية له، أو قدراته وميوله وإمكاناته وسلوكه التوافقي، أو يعاني من مشكلات نفسية واضطرابات ذهنية أفقدته وظيفته.
التربية	ترى أن العنف ينتشر عندما يكون هناك اختلال في قيام المؤسسات التربوية والتعليمية بمكوناتها المختلفة (المدرسة، والمنهج، والطالب) بمهامها الرئيسية في عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي.
السياسة	أن مشكلة العنف تعود لأسباب سياسية أو عنصرية أو عقائدية وما يتبعها من شعور بالاضطهاد أو نتيجة للصراعات المحلية أو الدولية أو للاستعمار الأجنبي وقوى المصالح والاحتكارات دور في ذلك، كما يهتم بها عندما تكون جزءاً من صراع طبقي وجماعات ضغط معينة تسيروها.

- ٣) يهدف علم الاجتماع إلى التنسيق بين مختلف النتائج التي توصلت إليها مختلف العلوم لمشكلة معينة بشكل يسمح في حلها.
- ٤) يؤمن علم الاجتماع أن الحياة جزء لا يتجزأ، وبالتالي نتائج كل العلم ذات أصل واحد.
- ٥) أن علم الاجتماع يدرس المشكلة الاجتماعية أو الظاهرة الاجتماعية ككل بينما بقية العلوم تدرسها من زاوية اهتمامها فقط.
- ٦) أن المشكلات الاجتماعية كل متفاعل متساند.
- ٧) أن العلوم الأخرى نظرتها قاصرة وربما منحازة بعض الأحيان، لأن المشكلات الاجتماعية أو الظواهر الاجتماعية تتميز بالتبادلية والتساند من حيث التأثير والتأثر.
- ٨) أن علم الاجتماع يهتم بدراسة الحياة المجتمعية ككل وفي مختلف صورها وأشكالها، وفي إطار

- من هذين المثالين لهاتين المشكلتين يتبين لنا مجال اختصاص كل علم من العلوم الإنسانية، في جانب معين من جوانب الظاهرة، وهو ما يحتمه طبيعة تلك العلوم واختصاصتها. وهذا بالطبع لا يقلل من أهمية تلك الجوانب في التفسير العلمي، وما تفرز عنه من نتائج واقعية تطبيقية مستقاة من واقع معين في المجتمع. ومن خلال المقارنة بين تلك العلوم الواردة في الجدولين السابقين، نجد أنها تختلف في رؤيتها للمشكلات الاجتماعية مع يراه علم الاجتماع،=، إذ نجد أن علم الاجتماع يدرس المشكلة الاجتماعية وفقاً لما يأتي:
- ١) يدرس علم الاجتماع مختلف جوانب المشكلة ككل متسق ومتساند مع غيره من المشكلات والظواهر.
- ٢) يؤمن علم الاجتماع بأن هناك اتصالاً وثيقاً بين مختلف الظواهر فضلاً عن تمتعها بخاصية تبادلية التأثير فيما بينها.

دون تداخل علم على آخر، أو منطلقات على أخرى. وفي تصوري فإن المنهجية الملائمة لدراسة مشكلات المجتمع، بدلاً من أن تبقى معالجات فردية قاصرة أو على جزئيات معينة، أو تداخل تخصص على آخر، وفي هذا هدر للوقت وتضييع للجهود، من دون تحقيق نتيجة تذكر في المعالجة، يجب تقديم حلول وتوصيات مناسبة لها.

كما توصي هذه الدراسة بضرورة مراجعة وتقييم الخطط الدراسية لأقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية بما يحقق التساند العلمي، بحيث تضمن تلك الخطط مقررات رئيسة للعلوم الأساسية ذات الارتباط بدراسة المشكلات الاجتماعية خاصة مقدمات ومدخل لتلك العلوم مثل (الاقتصاد، والسياسة، والتربية، والإعلام، وعلم النفس، والقانون، والجغرافيا)، مع إعطاء هذه العلوم أهمية في مقررات فروع علم الاجتماع المختلفة ليكون الطالب على معرفة بكيفية الاستفادة من تلك العلوم والمعارف في دراسة وتشخيص المشكلات الاجتماعية، وبما يحقق التساند العلمي، وليس بطريقة تدريسها حالياً التي تركز على تخصص الفرع وأهدافه ومجالاته. كما توصي الدراسة بتعميم مقرر علم الاجتماع لتدريسه في كل التخصصات الإنسانية كعلم تطبيقي، وكذلك مقرر مستقل حول علم المشكلات الاجتماعية، بحيث يستفيد منها الباحث في تلك العلوم في تشخيصه للواقع الاجتماعي، وكيفية توظيفه بما يخدم العلم الذي ينتمي إليه، وبما يغطي جوانب علمية دقيقة في دراسة المشكلات الاجتماعية.

العادات والتقاليد والقيم والثقافة والنظم التي تسيّر حياة الناس.

ومن هنا أصبح علم الاجتماع ضرورة للسيطرة على مقدرات المجتمع وفهم مكوناته المتعددة، ومحاولة دعم نظرة جديدة للحياة فرضتها حتمية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والعلمي، إذ يقدم علم الاجتماع معاونة لتحديد أهداف المجتمع التي يمكن الاتفاق عليها، ورسم الوسائل الناجعة لبلوغها، كما أن علم الاجتماع ضرورة ثقافية واجتماعية فهو العلم الوحيد القادر على تقديم صورة متكاملة لحياة المجتمع، والصور المختلفة للعلاقات الاجتماعية وإدراك أبعاد السلوك الاجتماعي وأهدافه ووسائله، وعن طريق علم الاجتماع يستطيع الفرد فهم أفضل لنفسه وللآخرين، مما يجعله أكثر مرونة في مواجهة المواقف الاجتماعية في ظل رؤية تساندية متكاملة مع بقية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الخلاصة والتوصيات

في ضوء ما سبق ربما تمت ملاحظة أهمية التساند العلمي وضرورته من أجل دراسة المشكلات الاجتماعية، والدور الرئيس الذي يمكن أن يقوم به كل علم في العلوم الإنسانية، من أجل لعب دور في التدخل العلمي لمواجهة المشكلات الاجتماعية. كما لاحظنا أهمية المنطلقات والرؤية الفكرية والفلسفية في الكيفية التي تفسر بها المشكلات الاجتماعية، وكذلك الدور الرئيس في القيادة العلمية لتلك العلوم لعلم الاجتماع في التحليل والرؤية للمعالجة انطلاقاً من اختصاص علم الاجتماع الرئيس في دراسة الوقائع والأحداث والمشكلات الاجتماعية وفق نظرة شمولية تشترك فيها العلوم المختلفة كلٌّ في مجال الجزئية المرتبطة بها، ومن

المراجع

١١. حمادي، حسين (١٩٧٧م). العلوم السلوكية، القاهرة: مكتبة عين شمس.
١٢. الخليفة، عبدالله (٢٠١٣م). التكوين العلمي في علم الاجتماع حالة السعودية، مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٣. الدقس، محمد (١٩٨٧م). التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
١٤. الذوايدي، محمود (٢٠٠٨م). تراث علم الاجتماع ووعده العلوم الاجتماعية، مجلة إضافات بمركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، العدد ٣-٤، ص ص ٩-٤٩.
١٥. الرازي، محمد بن أبي بكر (١٩٧٢). مختار الصحاح، القاهرة: دار المعارف.
١٦. رجب، إبراهيم عبد الرحمن (٢٠٠٠م). الخدمة الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية، المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.
١٧. السمري، عدلي وآخرون (٢٠٠٠م). علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
١٨. عرابي، عبد القادر، والعمري، عبید (٢٠٠٢م). التحديث والتغير الثقافي والقيمي في المجتمع العربي السعودي. الرياض: جامعة الملك سعود.
١٩. العطري، عبدالرحيم (٢٠١٢م). العلم الاجتماعي ضدًا على " الكاست المعرفي" من التناس الاجتماعي إلى التداخل التخصصي، مجلة إضافات بمركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، العدد ٢٢، ص ص ٣٤-٤٧.
١٠. حسن، عبد الباسط (١٩٧٨م). أصول البحث الاجتماعي، القاهرة: مكتبة وهبة.
١. أحمد، دناقة (٢٠١١م). الأستاذ والباحث وواقع إنتاج المعرفة العلمية في الحقل السوسولوجي. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر.
٢. إسماعيل، زكي محمد (١٩٨٩م). العلوم السلوكية والاجتماعية. الاسكندرية: دار المطبوعات الجديدة.
٣. بدر، عبد المنعم (١٩٨٥م). مشكلاتنا الاجتماعية أسس نظرية ونماذج خليجية، القاهرة.
٤. بدوي، أحمد زكي (١٩٨٧م). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان.
٥. بدوي، أحمد موسى (٢٠٠٩م). الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة (حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الرسائل العلمية.
٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٣). تقرير التنمية العربية للعام ٢٠٠٣ نحو إقامة مجتمع المعرفة، بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية.
٧. البعلبكي، منير (١٩٨٨م). قاموس المورد (إنجليزي - عربي). بيروت: دار العلم للملايين.
٨. البنوي، نايف (١٩٩٢). المدخل إلى علم الاجتماع، عمان: دار الشروق.
٩. بواني، يحيى (٢٠١٣م). كارل ريموند بوير ووحدة المنهج بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، مجلة إضافات بمركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، العدد ٢٢، ص ص ٣٤-٤٧.
١٠. حسن، عبد الباسط (١٩٧٨م). أصول البحث الاجتماعي، القاهرة: مكتبة وهبة.

- العدد ١٧، ١٨، ص ١٣٨-١٥٥.
٢٠. العمر، معن (٢٠٠٣م). علم المشكلات الاجتماعية، عمان: دار الشروق.
٢١. العمر، معن (٢٠٠٤م). التغيير الاجتماعي، عمان: دار الشروق.
٢٢. العمر، معن (٢٠٠٤م). علم الاجتماع التطبيقي، عمان: دار الشروق.
٢٣. الغريب، عبدالعزيز (٢٠٠٤م). مساهمة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في برامج التنمية المحلية، مجلة الخدمة الاجتماعية بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد ١٥، ص ص ٣٢٣-٣٧٣.
٢٤. الغريب، عبدالعزيز (٢٠٠٤م). الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في الجامعات السعودية، مجلة العلوم الأمنية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، العدد ٤١.
٢٥. الغريب، عبدالعزيز (٢٠١٦م). التغيير الاجتماعي والثقافي، الرياض: دار الزهره للنشر.
٢٦. الغريب، عبدالعزيز والطانفي، عبده (٢٠٠٨م). الاستشارات الأسرية.. مفاهيمها مهاراتها تطبيقاتها، الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.
٢٧. الغزوي، فهمي وآخرون (١٩٩٢م). المدخل إلى علم الاجتماع، عمان: دار الشروق.
٢٨. غيث، محمد (١٩٩٧م). علم الاجتماع التطبيقي، مجالات علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
٢٩. غيث، محمد (١٩٩٦م). قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
٣٠. غيدنز، أنتوني (٢٠٠٥م). علم الاجتماع، ترجمة: فائز الصباغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
٣١. فرح، محمد (١٩٨٧م). ما علم الاجتماع، الإسكندرية: منشأة المعارف.
٣٢. الفوال، صلاح (١٩٩٦م). علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الفكر العربي.
٣٣. فياض، حسام الدين (٢٠١٦م). علم الاجتماع والعلوم الأخرى، الصفحة الشخصية على منصة النشر مقال كلاود (makalcloud.com)
٣٤. لبيب، رشدي، ومينا، فايز (١٩٩٣م). قضايا في مناهج التعليم، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
٣٥. مانيس، جيروم (١٩٩٠م). تحليل المشكلات الاجتماعية، ترجمة: فتحي أبو العينين، القاهرة: مكتبة الحرية الحديثة.
٣٦. المدني، خليل (٢٠٠٧م). علم الاجتماع في الوطن العربي الواقع والطموح، مركز الدراسات المعرفية، القاهرة، ندوة (علم الاجتماع من منظور إسلامي)، ص ص ٥-٣٤.
٣٧. ناصر، رنده (٢٠١٦م). العلوم الاجتماعية والموضوعية، مجلة إضافات بمركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد ٣٣-٣٤، ص ص ٢٢٢-٢٥٢.
38. Case, Clarence (1989). *What is a social problems?* New York: Harcourt Brace Jovanovich Inc.
39. Cruib, Ian. (1992). *Modern Social Theory*. Harvester, 2nd Ed.
40. Doob, Christopher Bates (1996). *Social problems*. Southern Connection State University, New York: Harcourt Brace College publishers.
41. Dressler, David & Carns, Donald (1973). *Sociology: The study of human interaction*, 2nd Ed., New York: Alfred Knopf.

42. Durkheim, E (1964). *The division of labor in society*. New York: Free press.
43. Ross, Edward (1905). *Foundation of sociology*. N.Y.
44. Fairchild, H.P. (1932). *General sociology* - N.Y.
45. Giddings, Henry (1901). *Introductory Sociology*. No.4
46. Johnson, Brain (1988). *Social problems, issues, opinions and solutions*, New York: Mc Graw-Hill.
47. Ward, Laster (1902). *Popular Science*
48. Mavis, Hiltunen & Biesanz, (1987). *Introduction to sociology*.
49. Rebar, A, S. (1995). *Dictionary of psychology*. England: Pengain books Harmonds Worth Middles.
50. Small, A, W (1905). *General Sociology*. Chicago.
51. Zastrow ch (1986). *Social Problems, issues and solutions*. Chicago: Nelson-Hill.
52. Webster Third New International Dictionary of English Language (1987). U.S.A, American Co.
53. Johnson, Louise (1993). *Social work practice a generalist approach*, London: Allynond Baconinc.